اصلاحات حكومة فيلي براندت الاجتماعية ١٩٦٩-١٩٧٢

الكلمات المفتاحية : اصلاحات، اجتماعية، فيلي براند

بحث مستل من اطروحة دكتوراه

عدنان ياسين حسين **أ.د. وسام علي ثابت**

جامعة ديالى /كلية التربية للعلوم الانسانية

Dnanyasyn52@gmail.com wisamali.thabit@gmail.com

الملخص

تُعد الاصلاحات الاجتماعية أحدى الركائز الاساسية لحكومة فيلي براندت الاولى (١٩٦٩-١٩٧٢)، ففي أول بيان سياسي حكومي له بعد أسبوع من انتخابه كمستشار علق فيلي براندت على أهداف التحالف الاشتراكي – الليبرالي في مجال السياسة الاجتماعية معلنًا استمرار وتعزيز مسار الإصلاح الذي بدأه الائتلاف الكبير الذي سبق حكومته في شتى المجالات الاجتماعية، فنجحت حكومة فيلي براندت في اتباع سياسة اجتماعية قائمة على تعزيز مكانة المرأة ودورها في المجتمع، واصلاح النظام التعليمي في جمهورية المانيا الاتحادية بما يحقق التحول الديمقراطي، وتكافؤ الفرص، وتأمين المستقبل لجميع الالمان دون استثناء، واتباع سياسة بيئية حدت من الضوضاء والتلوث، وخطت حكومة براندت خطوات كبيرة في مجال توفير الرعاية الصحية من خلال بناء المستشفيات وتقديم الخدمات الصحية بشكل مجاني، واصدارها لقانون التأمين الصحي لجميع الموظفين، وفي مجال الاسكان والتنمية الحضرية شرعت حكومة براندت في تبني خطة من شأنها توفير السكن اللائق من خلال بنائها للوحدات السكنية، ودعم الايجارات، ووسعت حكومة براندت نظام المعاشات التقاعدية وخفضت السن القانوني للتقاعد.

المقدمة

اولت حكومة فيلي براندت (١٩٦٩-١٩٧٢) للجانب الاجتماعي اهمية كبيرة فقد اكد براندت في برنامجه الحكومي الذي قدمه للبوندستاغ في الثامن والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٦٩، عزم حكومته تعزيز مكانة المرأة ودورها في المجتمع من خلال مساواتها مع الرجل في العمل، واصدار قانون جديد للزواج يتيح تسهيل عملية الطلاق مع مراعاة حل مشاكل الزوجات والاطفال التي تنشأ بعد الطلاق، وتطرق برنامجه الحكومي الى الاهتمام بالقطاع

التعليمي عن طريق تسريع بناء المدارس والجامعات والاهتمام بالتعليم المهني ووعد فيلي براندت بإسهام الحكومة الفيدرالية في انشاء خطة تعليمية يكون هدفها تربية مواطن مميز قادرٍ على التعرف على ظروف وجوده الاجتماعي، واكد براندت كذلك عزم حكومته العناية بالقطاع الصحي، وتشريع قوانين للضمان الاجتماعي، وكذلك مساهمتها الفاعلة في مجال الاسكان.

قسم البحث إلى مقدمة وستة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الاول سياسة حكومة فيلي براندت تجاه المرأة، وتطرق المبحث الثاني الى برنامج حكومة فيلي براندت التعليمي ، وناقش المبحث الثالث السياسة البيئية لحكومة فيلي براندت، وسلط المبحث الرابع الضوء على برامج الرعاية الصحية لحكومة فيلي براندت، ودرس المبحث الخامس اهتمام حكومة فيلي براندت بالإسكان والتنمية الحضرية، واختتم المبحث السادس بـ تشريع حكومة فيلي براندت لقوانين الضمان الاجتماعي.

اعتمد الباحث على العديد من المصادر والمراجع يأتي في مقدمتها محاضر مجلس النواب الالماني (البوندستاغ) واعداد الجريدة الرسمية لجمهورية المانيا الاتحادية، وعدد من الكتب والابحاث الاكاديمية باللغتين الالمانية والانكليزية.

المبحث الاول : سياسة حكومة فيلي براندت تجاه المرأة

منذ خمسينيات القرن العشرين ركزت السياسة الألمانية بشكل كبير على نموذج الرجل المعيل ومسؤولية المرأة عن المنزل، فسمحت تلك النظرة بتمييز واسع للرجال على حساب النساء، لاسيما النساء المتزوجات في سوق العمل، وحتى النقابات والحزب الاشتراكي الديمقراطي تبنوا وجهة نظر مفادها أن على النساء العمل فقط في حالة وجود ضرورة اقتصادية حقيقية، يجب فهم موقف الحزب الاشتراكي الديمقراطي جزئيًا في سياق الحرب الباردة على أنه محاولة للتمييز عن الاشتراكية الشيوعية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية التي عززت اندماج النساء في القوى العاملة، ونتيجة لذلك بدأت مجموعة من النساء المنتميات الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي في تبني مواقف نسوية واضحة دفعت الولايات التي يحكمها الحزب الى انشاء مكاتب تهتم بشؤون المرأة[١].

حظيت المرأة خلال حكم الحزب الاشتراكي الديمقراطي بأهمية خاصة فخلال مناقشات البوندستاغ Bundestag[٢] في الثالث والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٦٩، كان التركيز منصبًا من قبل اعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي على ضرورة مساواة المرأة بالرجل في

العمل وفي الاجر[٣]، وطالب اعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي حكومة براندت في السابع من تشرين الثاني عام ١٩٦٩، بالقضاء على التمييز ضد المرأة في المنشآت في القطاعات الاقتصادية مطالبين الحكومة بالكشف عن خططها بهذا الشأن[٤].

تبنت حكومة فيلي براندت العديد من القوانين التي تهدف الى مساواة المرأة بالرجل فعملت حكومة براندت على الاهتمام بتعليم الفتيات في المدارس الابتدائية والثانوية، ودراسات اللغة والثقافة، والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، والصيدلة والطب، و المدارس المهنية والتقنية بغية اشراك اكبر عدد من النساء في سوق العمل فارتفعت نسبة النساء المتدربات في المدارس المهنية من ٣٧% عام ١٩٦٩ الى ٣٩% عام ١٩٧٠، وادخلت الحكومة الفيدرالية اعداد كبيرة من النساء للعمل في تجارة التجزئة وصناعة الملابس والسلع ذات الإنتاج الضخم وصناعة الغزل والنسيج وبأجور مساوية للرجال[٥].

وللتخفيف عن كاهل المرأة شرعت حكومة براندت عام ١٩٧٠، قانونًا منح الاطفال غير الشرعيين حقوقًا مساوية للأطفال الشرعيين[٦]، وتضمن القانون الذي دخل حيز التنفيذ في الاول من تموز عام ١٩٧٠، تحسين الوضع القانوني والاجتماعي للطفل الغير شرعي وأمه بشكل قاطع، فالأم وفق القانون مستحقة من ولادة الطفل سلطة أبوية كاملة لا سيما تحديد الأبوة، وإنفاذ الإعالة فللأم حق المطالبة بنفقة ممتدة على الأب، إذا لم تستطع العمل بأجر بسبب الحمل أو الولادة أو رعاية الطفل، ويجب على الأب أن يمنح الطفل النفقة التي سيتعين عليه دفعها للطفل الشرعي وتستمر المطالبة بإعالة الطفل بعد سن الثامنة عشرة (١٨) حتى إتمام التدريب المهني المناسب، اما فيما يتعلق بقانون الميراث فيتقاضى الطفل نفس المبلغ الذي يحصل عليه الطفل الشرعي في تركة والده؛ ويمكن للمرأة أيضًا طلب تعويض ميراث مبكرًا كمساعدة للعيش، وسمح القانون للأم اعطاء اسمها للطفل الغير شرعي واعطى القانون للاب السلطة الابوية في حالة زواجه من ام الطفل[٧].

أدى التغيير في الظروف الاجتماعية، والوضع المستقل المتزايد للمرأة والاعتراف المتزايد بها كشريك متساوٍ في جميع مجالات الحياة إلى تغيير في سلوك الرجال التقليديين المحبين للسلطة الأبوية، الامر الذي حتم على الحكومة الفيدرالية اتخاذ تدابير لحماية المرأة المطلقة لاسيما في مجال الأحكام المتعلقة بالإعالة الزوجية والتزامات النفقة على الوالدين فيما يتعلق بأطفالهم الشرعيين، وكذلك الأحكام المتعلقة بالسلطة الأبوية من مبدأ المساواة في الحقوق،

ففيما يخص السلطة الابوية فيعد الوضع الاقتصادي والاجتماعي للزوجين أمرًا حاسمًا في المطالبة بها لضمان رفاهية الأطفال، وضمنت الحكومة الفيدرالية للمرأة الحق في الحصول على جميع حقوقها التي تم الاتفاق عليها عند عقد القران[٨].

اتخذت حكومة براندت خطوات كبيرة لضمان حق النساء غير الفاعلات اقتصاديًا خاصة في حالة العجز، فبحسب الاحصائية المقدمة للبوندستاغ خلال المدة (١٩٦٩-١٩٧٠) كان هنالك احد عشر(١١) مليون امرأة غير فاعلة اقتصاديًا من مجموع عشرون (٢٠) مليون امرأة يتراوح اعمارهم بين (١٥-٦٥) عامًا، الامر الذي دفع حكومة براندت في العشرين من حزيران عام ١٩٧٢، الى سن قانون التأمين الإجباري ضد الحوادث للنساء غير النشطات اقتصادياً، والذي اجبر النساء غير الفاعلات اقتصاديًا على دفع مبلغ قدره ستة ماركات وسبعين بفنغ(٦,٧٠) بالمقابل تتلقى النساء المؤمن عليهن ثلاثمائة (٣٠٠) مارك كمعاش تقاعدي في حال الإعاقة الكاملة او العجز الجزئي، وشمل القانون النساء اللواتي بدون حماية قانونية، والنساء الارامل اللواتي يتقاضن رواتب رعاية اجتماعية، والنساء المؤمن عليهن صحيًا[٩].

الامر الاكثر اثارة للجدل فيما يخص حقوق المرأة هو تعديل الفقرة (٢١٨) من قانون العقوبات الالماني الخاصة بسياسة الاجهاض[١٠]، فقد سعى الحزب الاشتراكي الديمقراطي منذ عام ١٩٧٢، الى اصلاح الفقرة (٢١٨) ودعا المستشار الاتحادي فيلي براندت الى عدم تجريم الاجهاض وهاجم كل من يدعو الى ضرورة الالتزام بما جاء بالفقرة (٢١٨) بقوله **:" كانت هناك العديد من المسارات المظلمة اتى بها عدم شرعية الاجهاض، وكان هناك الكثير من المرض والموت الذى كان من الممكن تجنبه، غير أن الأحكام التي صدرت بحق النساء بالسجن حالت دون ذلك ... ان الفقرة (٢١٨) هي من مخلفات الظلم الاجتماعي التي عانى منها القرن الماضي"**[١١].

قدمت حكومة براندت مقترح قانون في الاول من اب عام ١٩٧٢، دعا الى إنهاء الحمل في حالة تعرض حياة الام للخطر نتيجة الحمل او الحمل الناتج عن جريمة جنسية، او إذا كانت المرأة الحامل تخشى ولادة طفل مشوه وفقًا لتقرير طبي [١٢] ، الا ان دعوات فيلي براندت لتعديل الفقرة (٢١٨) جوبهت بمقاومة كبيرة من قبل الكنيسة الكاثوليكية التي لم تدخر جهدًا في مواجهة دعوات تعديل الفقرة الخاصة بالإجهاض، الامر الذي ادى الى رفض المقترحات التي قدمتها حكومة براندت خاصة في الولايات التي يحكمها الاتحاد الديمقراطي المسيحي[١٣].

تميزت حكومة فيلي براندت عن الحكومات التي سبقتها من خلال جدية العمل، وسرعة انجاز الكثير من الاصلاحات الداخلية، وقد لاحظنا ذلك من خلال تنفيذ القوانين المشرعة بخصوص تحسين احوال الناس وتقديم الخدمات لهم، كذلك لا يخفى الدور النشط للمؤسسة التشريعية الالمانية (البوندستاغ) في تشريع القوانين المهمة والحيوية للمواطن الالماني بغية تحسين اوضاعه المعيشية، وتحسين احواله الاجتماعية، فيما يخص الاجهاض فقد كان للحكومة وجهة نظر معينة في موضوع اجهاض الجنين، وبسبب الخشية من ردود افعال للأحزاب المعارضة، او المؤسسة الدينية بوبتها في مسائل الخطورة على حياة الام، او احتمالية ولادة طفل مشوه خلقيًا، من خلال الاعتماد على تقارير طبية تسمح للام بالإجهاض وشرعت لذلك قوانين دقيقة بهذا الشأن.

المبحث الثاني : برنامج حكومة فيلي براندت التعليمي

اتبع الائتلاف الاشتراكي– الليبيرالي منذ تسلم فيلي براندت الحكم سلسلة من السياسات التعليمية تهدف إلى توسيع الفرص التعليمية لجميع الألمان الغربيين، فقد أكد المستشار الاتحادي فيلي براندت في خطاب له امام البوندستاغ في الرابع عشر من تشرين الاول عام ١٩٧٠، أن الإصلاح التربوي مهمة مشتركة مطالبًا اللجنة الفيدرالية الحكومية ومجلس التعليم الألماني بإقرار خطة التعليم الشاملة طويلة الأجل، والتعليم بالنسبة لفلسفة فيلي براندت التعليمية يعني ثلاثة أشياء: التحول الديمقراطي، وتكافؤ الفرص، وتأمين المستقبل، وتجسد ذلك بقوله: **"لا الأصل ولا الملكية ولا العمر ولا المذهب ولا مكان الإقامة ولا الجنس يجب أن يقيد الحق المدني في التعليم"**[١٤]، وبناء على ذلك خطت الحكومة الفيدرالية خطوات مهمة للنهوض بالعملية التعليمية واولى خطواتها في ذلك المضمار رفع سن ترك الدراسة من اربعة عشر (١٤) عامًا الى ستة عشر (١٦) عامًا، تيمنًا بالنظام التعليمي البريطاني[١٥]. وإلغاء العقاب البدني في المدارس مطلع عام ١٩٧١[١٦].

قدمت حكومة براندت المنح لتشجيع التلاميذ من الفئات ذات الدخل المحدود على البقاء في المدرسة، كما تم توفير المنح للطلاب لإكمال التعليم العالي، وإلغاء الرسوم الدراسية في الجامعات وأرتفع الإنفاق على التعليم والبحث العلمي بحوالي ٣٠٠ %[١٧]، وتم تحويل الجامعات الألمانية من جامعات للنخبة إلى مؤسسات جماهيرية من خلال إعطاء الطلاب رواتب سخية تعينهم على تغطية تكاليف معيشتهم ودراستهم في ان واحد[١٨]، واقدمت حكومة

براندت الاولى على تنفيذ حملة كبرى لبناء المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات لاستيعاب الاعداد المتزايدة للطلبة [١٩].

خطت حكومة براندت خطوات مهمة في مجال تعزيز التعليم المهني من خلال اصدارها لقانون التعزيز الفردي للتدريب المهني في السادس والعشرين من اب عام١٩٧١ [٢٠]، والذي دخل حيز التنفيذ في الاول من تشرين الأول عام ١٩٧١، ونص على تقديم منح مالية لكل متدرب لا يستطيع الجمع بين تكاليف المعيشة والتدريب في مؤسسات التعليم العام أو الفني من السنة الثانية من الدراسات في المدارس الفنية العليا والأكاديميات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز التدريب من الدرجة الثانية ومراكز التدريب الموجودة خارج جمهورية ألمانيا الاتحادية[٢١]، وقدمت حكومة براندت في عام ١٩٧٢، منح تقدر بمليوني(٢٠٠٠٠٠٠) مارك الماني لتعزيز التعليم الاسري[٢٢]، فأثمرت الاجراءات التعليمية لحكومة براندت في رفع عدد الطلاب الجامعيين من مائة الف (١٠٠،٠٠٠) إلى ستمائة وخمسين الف (٦٥٠،٠٠٠) طالب، ونجحت حكومة براندت في انشاء ثلاثين الف (٣٠،٠٠٠) مدرسة، ورصدت مليار مارك لإنشاء ابنية مدرسية جديدة ، وقدمت خمسة الاف (٥٠٠٠) منحة دراسية للخريجين[٢٣].

المبحث الثالث: السياسة البيئية لحكومة فيلي براندت

تُعد السياسة البيئية في جمهورية المانيا الاتحادية مجالاً أساسيًا حديث العهد نسبيًا، إذ لم يتم الاهتمام بحماية البيئة إلا في نهاية الستينيات عندما اصبح من الواضح للعيان ان الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته المانيا في المدة السابقة ادى الى اضرارا بيئية كبيرة أمرًا تنبه اليه المستشار الاتحادي فيلي براندت ابان تسنمهُ المستشارية فعلى الرغم من ان برنامجه الحكومي لم يذكر صراحة حماية البيئة الا انه كان متابعًا جيدًا للتقارير البيئية التي كانت تصدر من المؤسسات البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، الامر الذي دفعه الى تبني برنامج بيئي هو الاول من نوعه في الجمهورية، ولم يقتصر الامر على براندت فقط، فقد جعل الحزب الديمقراطي الحر من حماية البيئة قضية اساسية في الحملات الانتخابية للحزب فكون المشاكل البيئية قابلة للحل في المستقبل القريب قرر الحزب استخدامها لاستمالة ناخبيه فضلاً عن سعيه لاستخدام السياسية البيئية كوسيلة للتماسك الحزبي بعد الانقسامات الشديدة التي تعرض لها[٢٤].

على الرغم من اهمية معالجة مشكلة التلوث البيئي على المستوى الداخلي الا ان القيادة السياسية في جمهورية المانيا الاتحادية لم تتوصل الى رؤية موحدة ازاء معالجة المشاكل

البيئية الا في بداية عام ١٩٧٠، ولعل ذلك عائدًا بشكل اساس الى الضغط الدولي نتيجة الاخبار المتزايدة للتلوث البيئي بسبب حوادث الناقلات النفطية والانهار الملوثة بداية عام ١٩٧٠، إذ رأت الدول الاوربية الى ضرورة عقد اول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة[٢٥]، الامر الذي دفع حكومة جمهورية المانيا الاتحادية الى حث الخطى لإجراء اصلاحات بيئية حقيقية تحفظ لألمانيا الاتحادية مكانتها الدولية، وللشروع في وضع برنامج بيئي بعث وزير الدولة للشؤون الداخلية هورست أهمكي برسالة الى وزير الداخلية هانز ديتريش غينشر اوائل عام ١٩٧٠، يقترح فيها وضع برنامج بيئي فوري فاستجاب غينشر لهيمكي من خلال استحداث قسم في وزارة الداخلية يهتم بالشؤون البيئية تحت رئاسة غينشر كون التشكيلة الوزارية لحكومة براندت لم تحتوي على وزارة خاصة للبيئة[٢٦].

رحب فيلي براندت بخطوة وزارة الداخلية وعمل على تشكيل لجنة وزارية للقضايا البيئية في حزيران عام ١٩٧٠، تحت مسمى مجلس الوزراء البيئي تمثلت مهمته في اعداد برنامج بيئي يحتوي الاهداف، والمسؤوليات، واساليب التنفيذ، والتمويل يستهدف معالجة مشكلة التخلص من النفايات الكيميائية، والمبيدات الحيوية، وادارة مياه اعالي البحار والمياه الساحلية، والحفاظ على نظافة الهواء، والحد من الضوضاء، واستخدام التكنلوجيا الصديقة للبيئة[٢٧].

اصدر البوندستاغ بناءً على توصية مجلس الوزراء البيئي في عام ١٩٧١، العديد من القوانين التي استهدفت حماية البيئة واولها كان اصدار قانون الحماية من ضوضاء الطائرات؛ لان إعادة الإعمار وتطوير الصناعات والبنية التحتية المدمرة بشدة بعد الحرب العالمية الثانية اسهمت في حدوث ضوضاء صناعية ومرورية بمستوى لا يطاق لعدد كبير من السكان فأشارت التقديرات إلى أن ما يقرب من عشرة (١٠) مليون شخص من مجموع سكان ألمانيا الغربية البالغ واحد وستين (٦١) مليون يعانون من الضوضاء في الهواء الطلق على مستوى يزيد عن خمسة وستون (٦٥) ديسيبل decibel [٢٨]، الامر الذي دفع الاطباء الى التحذير من أن الضوضاء الأعلى من هذه النسبة المحددة تؤثر في صحة الإنسان وتؤدي إلى تدهور قدرة الإنسان على العمل الإبداعي وقدرته على إعادة البناء بشكل فعال في أوقات فراغ[٢٩]، وبناء على هذا التحذير اقدمت حكومة جمهورية المانيا الاتحادية في الثلاثين من اذار عام ١٩٧١، الى اصدار قانون الحماية من ضوضاء الطائرات كون الضوضاء التي تسببها

الطائرة في مرحلة الهبوط والإقلاع تتراوح بين(٨٥ ديسيبل) الى (١٠٥ ديسيبل) مقارنة بوسائل النقل الاخرى[٣٠] .

عنيت الحكومة بالضوضاء الناتجة عن الطائرات المدنية دون غيرها بوصفها عائدة بشكل اساس الى الاعداد الكبيرة للمطارات الموجودة على اراضي الجمهورية البالغة مساحتها مائتين وخمسين (٢٥٠,٠٠٠) الف كيلو متر مربع، اذ يوجد في هذه المساحة اربعمائة وثلاثين(٤٣٠) مطارًا منها احدى عشر(١١) مطارًا دوليا بأكثر من مليون هبوط وإقلاع سنويًا، و مائتين واربعين مطارًا مدنيًا بما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف عملية هبوط وإقلاع سنويًا، واكثر من مئة(١٠٠) مطار عسكري، ونتيجة لذلك كان لابد للحكومة الالمانية الاتحادية من اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة هذه المشكلة فاتجهت الى اصدار قانون الحماية من ضوضاء الطائرات في محاولة لتحقيق التوازن بين مطلبين متعارضين يتمثل الاول في الطلب المشروع من قبل الصناعة والأعمال والجمهور من أجل حركة جوية فعالة، والثاني يتمثل بالمطالبات المفهومة والتي لا تقل شرعية بأي حال من الأحوال عن الاول المتمثلة بحماية السكان من الضوضاء الناتجة عن حركة المطارات سواء أكانت مدنية أم عسكرية[٣١]

تضمن قانون الحماية من ضوضاء الطائرات موادًا عدة ابرزها عدم السماح ببناء مساكن بشرية جديدة في منطقة الحماية، وكذلك عدم السماح بأنشاء المباني الحساسة التي تتطلب حماية خاصة مثل المدارس، والمستشفيات، ومنازل كبار السن، الا ان القانون اعطى استثناء للسلطات المختصة بموجب قانون الولاية أن تسمح باستثناءات إذا كان ذلك مطلوبًا بشكل عاجل لتزويد السكان بالمرافق العامة بما يصب في المصلحة العامة، ومكن القانون صاحب المنزل الموجود بالفعل قبل دخول قانون ١٩٧١ حيز التنفيذ تلقي مبلغًا من الدولة لتحسين العزل لما يصل الى مائة وثلاثين (١٣٠) مارك الماني أي ما يعادل ثمانون (٨٠) دولارًا امريكيًا لكل متر مربع من مساحة المنزل من الحكومة الاتحادية، ونص القانون ايضًا على أنه يجب التعامل مع جميع قطع الأراضي أو المباني العقارية التي تقع جزئيًا في تلك المناطق كما لو كانت تقع بالكامل داخل منطقة المطارات وعلية الزمت حكومة جمهورية المانيا الاتحادية مشغل المطار بدفع التعويض لأصحاب الاراضي والمباني وسداد نفقات تدابير الحماية من الضوضاء والامر ذاته ينطبق على القوات المسلحة المتمركزة في جمهورية ألمانيا

الاتحادية على أساس المعاهدات الدولية للمطارات في الأراضي الفيدرالية حيث يلتزم مشغل المطار بالدفع[٣٢].

وكإجراء وقائي ضد الإشعاع اقدمت حكومة جمهورية المانيا الاتحادية على إعادة صياغة مرسوم بشأن نظام تراخيص الأدوية المعالجة بالإشعاع المؤين أو المحتوي على مواد مشعة بموجب مرسوم صدر في العاشر من أيار عام ١٩٧١، أضاف بعض النويدات المشعة إلى قائمة الأدوية التي لا يسمح للأطباء في العيادة الخاصة باستخدامها[٣٣].

ومن القوانين البيئية الاخرى للحكومة الالمانية الاتحادية اصدارها لقانون الحد من تلوث الهواء بمركبات الرصاص في البنزين في الخامس من اب عام ١٩٧١، بهدف الحد من تلوث الغلاف الجوي من مركبات هذا المعدن الثقيل السام المستخدم في وقود المحركات رباعي الأشواط،وتضمن القانون ما يلي[٣٤]:

١- يسري القانون على البنزين المعد لمحركات السيارات.

٢- ان لا يزيد محتوى الرصاص عن (٠,٤٠) غرام في اللتر الواحد، على ان تقل النسبة في السنوات اللاحقة الى (٠,١٥).

٣- لمكتب التجارة الفيدرالي الموافقة الحصرية للحصول على الاستثناءات من بنود الفقر (٢).

٤- كتابة تعهد خطي من الشركات الخارجية المصنعة للبنزين عن كمية الرصاص المحددة من قبل الحكومة وتقديمها الى سلطات الجمارك كشرط اساسي لدخول البنزين المستورد.

٥- يعاقب القانون بالحبس لمدة تتراوح بين السنة الى السنتين لكل من يعمل خلاف الضوابط المحددة.

٦- على مالكي ومشغلي المصانع التي يتم فيها انتاج البنزين تزويد السلطات المحلية المختصة بنسب الرصاص في البنزين المصنع بما لا يخالف النسب المحددة في القانون.

٧-كل شخص يتعمد زيادة نسب الرصاص او اي مركبات معدنية اخرى غير مسموح بها يعاقب بالسجن الذي نصت عليه المادة (٥) مضافًا لها غرامة مالية قدرها خمسين الف (٥٠٠٠٠) مارك الماني.

لم تكتفِ الحكومة الاتحادية بإصدارها للقوانين البيئية بل عملت على صياغة برنامج بيئي شامل قدمته الى البوندستاغ في الرابع عشر من تشرين الاول عام ١٩٧١[٣٥]، وتضمن ما يلي[٣٦]:

١- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان بيئة صحية للإنسان، وحماية التربة والهواء والماء والنباتات والحيوانات من الآثار الضارة للتدخل البشري.

٢- وجوب أن يتحمل الملوث تكاليف التلوث البيئي (مبدأ الملوث يدفع)[٣٧].

٣- لن يثقل تنفيذ البرنامج البيئي كفاءة الاقتصاد، فيجب دعم حماية البيئة من خلال تدابير السياسة المالية والضريبية وكذلك من خلال تدابير البنية التحتية.

٤- يتم تحديد حالة البيئة بشكل حاسم من خلال التكنولوجيا، اي يجب تحقيق التقدم التقني بطريقة صديقة للبيئة، فأحد أهداف هذا البرنامج هو "التكنولوجيا الصديقة للبيئة" والتي من خلال تطبيقها سيكون لها تأثير ضئيل أو معدوم على البيئة، وبالتالي لا يلزم إعاقة التقدم التقني والنمو الاقتصادي في هذه العملية[٣٨].

٥- حماية البيئة شأن كل مواطن، فالحكومة الفيدرالية تعتبر تعزيز الوعي البيئي جزءًا أساسيًا من سياستها البيئية[٣٩].

٦- إنشاء مجلس خبراء في البيئة، والذي ستعتمد عليه الحكومة الفيدرالية بشكل متزايد من المشورة العلمية لقراراتها بشأن قضايا حماية البيئة.

٧- وجوب البحث بشكل منهجي عن التلوث البيئي وآثاره، وتوسيع قدرات البحث والتطوير اللازمة لحماية البيئة ، وتسجيل جميع البيانات المتعلقة بالبيئة وكذلك تلخيصها ومعالجتها في نظام معلومات متاح للقطاع العام والعلوم والصناعة.

٨- زيادة وتحسين فرص التدريب في المجالات الخاصة لحماية البيئة من خلال استحداث اقسام دراسات عليا متعددة التخصصات ومتعلقة بالممارسة في الجامعات والكليات التقنية[٤٠].

٩- تتطلب الحماية البيئية الفعالة تعاونًا وثيقًا بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية وبين العلم والصناعة.

١٠- تتطلب حماية البيئة تعاونًا دوليًا. الحكومة الاتحادية مستعدة لذلك في جميع المجالات وتؤيد الاتفاقات الدولية[٤١].

تنفيذًا للبرنامج البيئي الصادر من الحكومة الفيدرالية اصدر البوندستاغ بتاريخ العاشر من حزيران عام ١٩٧٢، قانون التخلص من النفايات، والمقصود في هذا القانون هي النفايات المنقولة التي يرغب المالك في التخلص منها بشكل منظم لحماية المصلحة العامة وتشمل النفايات المنزلية، والنفايات المتولدة أثناء الاستكشاف والاستخراج ومعالجة للموارد المعدنية، والسيارات المحطمة والاطارات المستعملة، ومياه الصرف الصحي، ونفايات الزيوت سواء كانت نباتية ام زيت مصنعة، وكان الهدف الاساس من تشريع هذا القانون التخلص من النفايات بطريقة لا تضر بالرفاهية العامة وخاصة صحة الانسان ورفاهيته، وحماية مزارع الحيوانات والطيور والأسماك المهددة بالانقراض والحد من تضرر المسطحات المائية والتربة والمحاصيل، وعليه الزمت الحكومة الفيدرالية المواطنين بتسليم النفايات إلى الطرف الملزم بالتخلص منها، كما الزمت مالكي المرافق الصناعية التخلص من النفايات وفق الشروط الصحية، او الاعتماد على الهيئات البلدية في الولايات للتخلص من النفايات مقابل رسوم معقولة[٤٢].

ونظرًا الى ان أكثر من ٩٠٪ من مكبات النفايات في وسط المناطق السكنية الكثيفة لا يوجد بها تدابير وقائية صحية قامت الحكومة الفيدرالية بإغلاق حوالي خمسين الف(٥٠٠٠٠) مكب نفايات مخالف للشروط والتعليمات البيئية خلال عام ١٩٧٢[٤٣].

يبدو ان حكومة براندت تمتعت بجدية عالية في مجال الاصلاح الداخلي، وعلى كافة المجالات، بدليل ما شرعت بفتحه، او تأسيسه، أو توسيعه، من مرافق خدمية، وعلمية، وادرية، وصناعية، وعلى هذا الاساس شكلت هذه الحكومة بداية لمرحلة من مراحل تسريع الانتاج، والنهضة العلمية، والصناعية التي شرعت بها الدولة الالمانية بعد الحرب العالمية الثانية.

المبحث الرابع: برامج الرعاية الصحية لحكومة فيلي براندت

في مجال الرعاية الصحية اتخذت الحكومة الاتحادية خلال المدة (١٩٦٩-١٩٧٢) جملة من الاجراءات الاصلاحية كان الهدف منها تحسين الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين، منها جعل الرعاية الصحية في المستشفيات مجانية لتسعة ملايين(٩,٠٠٠,٠٠٠) مواطن من المشمولين بالرعاية الاجتماعية، فضلاً عن تقديم الرعاية الصحية المجانية لثلاثة وعشرين مليون (٢٣,٠٠٠,٠٠٠) مواطن من غير المشمولين بالرعاية الاجتماعية، وتم دمج التلاميذ

والطلاب من سن الروضة الى سن دخول الجامعة في برنامج التأمين الصحي ضد الحوادث والذي استفاد منه احدى عشر مليون(١١,٠٠٠,٠٠٠) تلميذ وطالب[٤٤]، وادرجت الحكومة الاتحادية عام ١٩٧٠، المعالجين النفسيين غير الطبيين والمحللين النفسيين في برنامج التأمين الصحي الوطني[٤٥].

ومن الاجراءات الصحية للحكومة الاتحادية اصدارها في الحادي والعشرين من كانون الاول عام ١٩٧٠، التعديل الثاني لقانون التأمين الصحي لجميع الموظفين الذين اصبحوا أعضاء في التأمين القانوني ضد المرض والذي منح الموظفين المؤمن عليهم طوعيًا الحق في مطالبة صاحب العمل بمخصصات تأمين ضد المرض وأدخل القانون نوعًا جديدًا من مزايا التأمين ضد المرض وهي تسهيلات التشخيص المبكر للمرض فأصبح للأشخاص المؤمن عليهم بموجب التعديل الثاني لقانون التأمين الصحي الحق في إجراء فحوصات طبية تهدف إلى التشخيص المبكر للمرض[٤٦]، وتنفيذًا للقانون اعلاه اصدرت الحكومة الاتحادية تعليمات في الاول من تموز عام ١٩٧١، بأجراء فحوصات طبية وقائية للأطفال المؤمن عليهم حتى سن الاربع سنوات ضد الامراض التي تهدد نموهم العقلي والبدني الطبيعي، وإجراء فحوصات استباقية للكشف المبكر عن الامراض السرطانية للنساء فوق سن الثلاثين (٣٠) عامًا، وللرجال ممن هم فوق سن الخمسة واربعون (٤٥) عامًا[٤٧].

ولدعم القطاع الصحي اصدرت الحكومة الاتحادية قانون تمويل المستشفيات في التاسع والعشرين من حزيران عام ١٩٧٢[٤٨]، الذي حدد تمويل الاستثمار في المستشفيات على أنه مسؤولية عامة فأصدرت الحكومة الفيدرالية تعليمات الى حكومات الولايات بأعداد خططًا لتطوير المستشفيات على ان تتحمل الحكومة الفيدرالية تكلفة الاستثمار في المستشفيات التي تغطيها الخطط[٤٩].

لم تستثني حكومة جمهورية المانيا الاتحادية الفلاحين من قوانين الرعاية الصحية، فقد سنت في السادس عشر من اب عام ١٩٧٢، قانون التأمين الصحي للمزارعين والذي نص على شمول جميع أصحاب المشاريع الزراعية بما في ذلك مصنعي النبيذ ومزارعي الفواكه والخضروات ومربي الاسماك من المستمرين بالخدمة والمتقاعدين بالمزايا الطبية المغطاة ماليًا قبل الحكومة الاتحادية[٥٠].

المبحث الخامس : اهتمام حكومة فيلي براندت بالإسكان والتنمية الحضرية

حدد البوندستاغ الألماني في جلسته المنعقدة بتاريخ الخامس من شباط عام ١٩٧٠، بأن الهدف من السياسة الإسكانية هو تعزيز بناء المساكن ودعم الايجارات بشكل مكثف بحيث يمكن لكل أسرة وكل مواطن في الجمهورية الاتحادية اختيار الشقة المناسبة، ووجوب أن يتوافق حجم ومعدات الشقق مع ظروف المعيشة الحديثة[٥١]، وبناء على السياسة التي حددها البوندستاغ شرعت الحكومة الاتحادية بتنفيذ تدابير مختلفة تعود بالفائدة على أصحاب المنازل، مثل تحسين حقوق المستأجرين وزيادة المساعدة الإيجارية بموجب قانون اعانة الاسكان الثاني الصادر بتاريخ الرابع عشر من كانون الاول عام ١٩٧٠، والذي حدد في مادته الاولى بأن الغرض من قانون إعانة الإسكان ضمان السكن الملائم للأسرة اقتصاديًا من خلال منح إعانة الإسكان عند الطلب وإن إعانة الإسكان ليست مساعدة اجتماعية بالمعنى المقصود في قانون المساعدة الاجتماعية الفيدرالي بل هي تدابير حكومية توفر السكن الكريم للأسر الالمانية[٥٢]، من خلال حماية ودعم للمستأجرين ذوي الدخل المنخفض وأرباب المنازل[٥٣].

نص قانون اعانة الاسكان لعام ١٩٧٠، على أن تكاليف الإيجار يجب ألا تتجاوز ٢٥٪ من الدخل السنوي[٥٤]، ورفع القانون حد الدخل إلى تسعة الاف وستمائة (٩,٦٠٠) مارك ألماني سنويًا، بالإضافة إلى الفان واربعمائة (٢,٤٠٠) مارك ألماني لكل فرد من أفراد الأسرة، ورفع الخصم العام على الدخل لتحديد الدخل المعقول من ١٥٪ إلى ٢٠%[٥٥].

حدد قانون اعانة الاسكان الفئات المشمولة بإعانة الاسكان لمن يقل دخله السنوي عن النسب المحددة في القانون ابتداء من الاعزب وصولاً الى العائلة التي يصل عدد افرادها الى اكثر من ثمانية (٨) اشخاص بمبالغ تتراوح بين مائتين واربعين(٢٤٠) مارك الى خمسمائة وعشرين(٥٢٠) مارك[٥٦]، وابتداء من تطبيق القانون في ذات العام حصلت ما يقرب من مليون ونصف المليون (١٥,٠٠,٠٠٠) أسرة على الدعم الحكومي للإيجار[٥٧]، ثم اقدمت الحكومة الاتحادية على سن قانون تعديل بناء المساكن لعام١٩٧١[٥٨]، الذي زاد من حد الدخل من تسعة الالف وستمائة(٩,٦٠٠) مارك ألماني إلى اثنى عشر الف(١٢٠٠٠) مارك ألماني سنويًا، بالإضافة إلى ثلاثة الاف(٣٠٠٠) مارك ألماني بدلاً من الفين واربعمائة(٢٤٠٠) لكل فرد من أفراد الأسرة[٥٩].

لم تقتصر اجراءات الحكومة الاتحادية في توفير السكن الكريم على مواطنيها فحسب بل انتقلت الى العمال الأجانب، ففي الاول من نيسان عام ١٩٧١، دخلت التعليمات الخاصة بإسكان العمال الأجانب حيز التنفيذ، والتي تتعلق بمتطلبات معينة كالمساحة، والنظافة، وسلامة المرافق السكنية وأماكن الإقامة التي يوفرها أصحاب العمل، ومنحت الحكومة الفيدرالية مبلغًا قدره سبعة عشر مليون(١٧,٠٠٠,٠٠٠) مارك ألماني إلى الولايات لتحسين وتحديث المساكن التي تم بناؤها قبل عام ١٩٤٨، كما قدمت الحكومة الفيدرالية قروضًا بقيمة ثلاثمائة وثمانية وخمسين مليون ومائة وتسعة وسبعين الف وثمانمائة وخمسة ستين (٣٥٨,١٧٩,٨٦٥) مارك لتوفير مائة وسبعة وخمسين الف ومائتين وثلاثة وتسعين(١٥٧,٢٩٣) سريرًا في اربعة الاف وتسعمائة واثنين واربعين (٤,٩٤٢) مركزًا، وبناء على الاجراءات الحكومية بلغ عدد المستفيدين من ارباب العمل اربعة الاف وخمسمائة وثلاثين(٤٥٣٠) مستفيد حتى تاريخ الحادي والثلاثين من كانون الاول عام ١٩٧١[٦٠].

بعد حل مشكلة الايجارات اتجهت الحكومة الاتحادية الى تنفيذ اجراءات التنمية الحضرية بتقديمها برنامج لبناء مائتي الف(٢٠٠٠٠٠) وحدة سكنية عامة في عام١٩٧١، وخصصت في ميزانية عام ١٩٧٢، خمسين مليون(٥٠) ماركًا ألمانيًا أي ثلث التكلفة الإجمالية لنحو ثلاثمائة(٣٠٠) مشروع، وتم تشكيل مجلس للتنمية الحضرية في ايار عام ١٩٧٢، بهدف تعزيز العمل والتدابير المستقبلية في مجال التجديد الحضري[٦١].

المبحث السادس: تشريع حكومة فيلي براندت لقوانين الضمان الاجتماعي

وسعت حكومة فيلي براندت عام ١٩٧٢، نظام التقاعد القانوني من خلال زيادة رواتب ذوي الدخل المنخفض، وتيسير التقاعد المبكر[٦٢]، فقد ضمن قانون إصلاح المعاشات التقاعدية الصادر في السادس عشر من تشرين الاول عام ١٩٧٢، لجميع المتقاعدين حدًا أدنى من المعاش بغض النظر عن اسهاماتهم[٦٣]، وأضفى الطابع المؤسسي على القاعدة القائلة بأن المعاش التقاعدي القياسي لأصحاب الدخل المتوسط الذين لديهم أربعون عامًا من الاشتراكات يجب ألا يقل عن ٥٠٪ من إجمالي الدخل، إذ رفع معدل استبدال الدخل للموظفين الذين قدموا مساهمات كاملة إلى ٧٠٪ من متوسط الدخل، كما استبدل قانون إصلاح المعاشات التقاعدية سن التقاعد من خمسة وستين (٦٥) عامًا الى مدة تتراوح بين ثلاثة وستين(٦٣) الى خمسة وستين (٦٥) عامًا للموظفين الاصحاء على الا تقل مدة خدمتهم عن خمسة

وثلاثين عامًا على الأقل، اما الموظفين الذين تم تصنيفهم كمعاقين وعملوا لمدة خمسة وثلاثين عامًا فقد خفض سن التقاعد بمدة تراوحت بين ستين (٦٠) الى اثنين وستين (٦٢) عامًا[٦٤]، كما لم يهمل قانون إصلاح المعاشات التقاعدية العمال ذوي الدخول المنخفضة فقد ضمن لهم معاشًا تقاعديًا لا يقل عن ٧٥% من متوسط الاجر الذي كانوا يحصلون عليه شريطة ان لا تقل خدمتهم عن خمسة وعشرين (٢٥) عامًا[٦٥].

حسنت إصلاحات المعاشات التقاعدية لعام ١٩٧٢، الفوائد وشروط الأهلية لكل مجموعة فرعية تقريبًا من سكان جمهورية المانيا الاتحادية فقد رحبت النقابات العمالية بالتشريع، واعلنت نقابة العمال الالمانية ان السياسة الاجتماعية لحكومة براندت استجابت لمخاوف النقابات بوساطة قانون تقاعد منصف وأعربت النقابات عن حماسها الخاص بشأن أحكام قانون التقاعد لعام ١٩٧٢، الذي قدم قرارًا قانونيًا لمطالب السياسة طويلة الأمد للحركة العمالية، مثل إلغاء سن التقاعد الرسمي الصارم للغاية ومزايا أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة[٦٦].

الخاتمة

نجحت حكومة فيلي براندت نجاحًا منقطع النظير في جانب الاصلاح الاجتماعي ، فقد تمكنت خلال المدة (١٩٦٩-١٩٧٢)، بتنفيذ العديد من الاصلاحات في شتى المجالات الاجتماعية منها تأكيد دور المرأة في المجتمع من خلال مساواتها بالرجل بالعمل والاجر، وسن قوانين لضمان حق النساء غير الفاعلات اقتصاديًا خاصة في حالة العجز، وتشريع قوانين نظمت مسألة الطلاق، والنفقة على الاطفال الشرعيين وغير الشرعيين على حد سواء، ونجحت حكومة براندت في إقرار خطة تعليم شاملة طويلة الاجل تضمنت بناء العديد من المدارس والجامعات وتقديم المنح المالية للطلاب، ورفع سن ترك الدراسة، وتعزيز التدريب المهني، وفي الجانب البيئي تمكنت حكومة براندت في الحد من التلوث والضوضاء عن طريق سن قوانين صارمة الامر الذي اكسبها سمعة دولية كبيرة في ذلك الشأن، اما في الجانب الصحي فتمكنت حكومة براندت من بناء العديد من المستشفيات والمراكز الصحية، وتقديم الخدمات الصحية المجانية لجميع الالمان، كما أوفت الحكومة بتعهداتها في مجال الاسكان والتنمية الحضرية، واصدرت قوانين رعاية اجتماعية كانت سببًا في كسب فيلي براندت شعبية أستحق من خلالها لقب مستشار الاصلاحات الداخلية.

Willy Brandt's Government Social Reforms 1969-1972
An Extracted Research Paper from a Doctoral Dissertation
Keywords: Reforms, social, Willy Brandt
Doctoral Candidate: Adnan Yassin Hussein
Prof. Wissam Ali Thabet (Ph.D.)
University of Diyala - College of Education for Humanities
History Department

Abstract

Social reforms are one of the main pillars of Willy Brandt's first government (1969-1972). In his first government policy statement a week after his election as chancellor, Willy Brandt commented on the goals of the Socialist-Liberal Alliance in the field of social policy, declaring the continuation and consolidation of the reform path begun by the grand coalition that preceded his government in various social fields. So Willy Brandt's government succeeded in following a social policy based on strengthening the status and role of women in society, reforming the educational system in the Federal Republic of Germany to achieve democratic transformation, equal opportunities, securing the future for all Germans without exception, and adopting an environmental policy that reduced noise and pollution. The Brandt government made great strides in the field of providing health care by building hospitals and providing health services free of charge. The Brandt government issued a health insurance law for all employees. However, in the field of housing and urban development, the Brandt government embarked on adopting a plan that would provide decent housing through building residential units, providing rent subsidies. The Brandt government expanded the pension system and lowered the legal retirement age.

قائمة الهوامش

([1]) Evelyne Huber and John D. Stephens, Development and Crisis of the Welfare State: Parties and Policies in Global Markets, University of Chicago Press, London, 2001, P.p.152-153.

([٢]) وهو مجلس النواب (للهيئة التشريعية الألمانية) يمثل الأمة ككل ويتم انتخابها بالاقتراع العام في ظل نظام مختلط للتمثيل النسبي والمباشر، يخدم الأعضاء لمدة أربع سنوات، ويقوم البوندستاغ بدوره بانتخاب المستشار. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Britannica Concise Encyclopedia, London,2006, p.294.

([3]) Deutscher Bundestag , 6. Wahlperiode, Drucksache VI/12, Bonn, den 23. Oktober 1969, s.1.

([4]) Deutscher Bundestag , 6. Wahlperiode, Drucksache VI/51, Bonn, den 7. November 1969, S.s.1-2.

([5]) Deutscher Bundestag, 6. Wahlperiode, Drucksache Vl/3689, Bericht der Bundesreqierunq über die Maßnahmen zur Verbesserung der Situation der Frau., Bonn, den 1. August 1972, S.s.1-2.

([6]) Robert Walker and others, Responses to poverty : lessons from Europe, Great Britain, London, 1984, p.234.
([7]) Wilhelm Imhof und Hermann Riedel, Ergänzungen und Berichtigungen, Anhang, Nachtrag, Gesetzesregister, Sachregister, Walter de Gruyter GmbH & Co KG, 1971, s.3597.
([8]) Deutscher Bundestag, 6. Wahlperiode, Drucksache Vl/3689, Bericht der Bundesreqierunq über die Maßnahmen zur Verbesserung der Situation der Frau., Bonn, den 1. August 1972, S.s.8-9.
([9]) Deutscher Bundestag , 6. Wahlperiode, Drucksache VI/3581, Bonn, den 20. Juni 1972, S.s.2-5.
([١٠]) نصت المادة ٢١٨ من القانون الجنائي المشرعة عام ١٨٧١، بما يلي: يعاقب كل من يقوم بعملية الاجهاض بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات، وخلال الحقبة النازية أصبح التهديد بالعقاب وفق الفقرة (٢١٨) أكثر قسوة ، بعد الحرب العالمية الثانية ألغت سلطات الاحتلال فقرة الاجهاض، وفي عام ١٩٤٩ ، اعيد العمل بالفقرة (٢١٨) من القانون الجنائي. لمزيد من التفاصيل ينظر:
Die Reform des Abtreibungsparagrafen hat schon immer die deutscheGesellschaft polarisiert, Hintergrundpapier Anne Will, Talk am 03.02.2019, s.1.
([11]) Quoted in: taz.de/AbtriebEuropa, Abtreibungen in Deutschland, Andauernde „Übelstände“,23. 5. 2018, S.s.1-2.
([12]) Deutscher Bundestag, 6. Wahlperiode, Drucksache Vl/3689, Bericht der Bundesreqierunq über die Maßnahmen zur Verbesserung der Situation der Frau, Bonn, den 1. August 1972, s.11.
([13]) Barbara Marshall, Willy Brandt: A Political Biography, Palgrave Macmillan, U.K,1997, p.87.
([14]) Quoted in: Deutscher Bundestag , 6. Wahlperiode , 72. Sitzung, Bonn, Mittwoch, den 14. Oktober 1970, s.4040.
([15]) Peter Lane, Europe since 1945 : an introduction, Totowa, NJ : Barnes & Noble, USA , 1985, p.199.
([16]) Gisela Kaplan, Contemporary Western European feminism, New York University Press, New York,1992, p.123.
([17]) Giles Radice and Lisanne Radice, Socialists in the Recession: The Search for Solidarity, Palgrave Macmillan, UK, 1986, p.18.
([18]) Hans Werner Sinn, Can Germany Be Saved? The Malaise of the World's First Welfare State, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2007 ,p.182.
([19]) Heinrich August Winkler, Germany: The Long Road West, Volume 2: 1933–1990, Translated by Alexander J. Sager, Volume 2: Oxford University Press,2000, p.501.
([20]) Bundesgesetzblatt 1409, Teil I, Z 1997 A, 1971, Bundesgesetz über individuelle Förderung der Ausbildung (Bundesausbildungsförderungsgesetz - BAföG -) Vom 26. August 1971, Nr.87, Bonn am 31. August 1971, s.1409.

([21]) European Coal and Steel Community , European Economic Community, European Atomic Energy Community, Report on the Development of the Social Situation in the Community in 1971, Brussels – Luxembourg, 1972, p.73.
([22]) European Coal and Steel Community , European Economic Community, European Atomic Energy Community, Report on the Development of the Social Situation in the Community in 1972, Brussels – Luxembourg, 1973, p.141.
([23]) Terence Prittie, The Velvet chancellors : a history of post-war Germany, Holmes & Meier, New York, 1979, P.p.184,201.
([24]) Michael Böcher Und Annette Elisabeth Töller, Umweltpolitik in Deutschland: Eine politikfeldanalytische Einführung, VS Verlag für, Annette Elisabeth Töller Fern Universität, Hagen, Deutschland, 2012, s.27.

([٢٥]) عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها البيئي في ستوكهولم ابان المدة (٥-١٦) حزيران عام ١٩٧٢، وكانت جمهورية المانيا الاتحادية احدى الدول المشاركة في المؤتمر . لمزيد من التفاصيل ينظر:

United Nations, Report of the United Nations Conference on the Human Environment, (A/CONF.48/14/Rev.1) Stockholm, 5-16 June 1972, New York, 1973, P.p.43, 52.
([26]) Sighard Wilhelm, Umweltpolitik: Bilanz, Probleme, Zukunft, Leske + Budrich Opladen, 1994,S. s.31-32.
([27]) Sandra Chaney, Nature of the Miracle Years Conservation in West Germany, 1945—1975, Berghahn Books, New York, 2008, p.187; Sandra Chaney, , A.A.O., s.32.

([٢٨]) وهي وحدة قياس مستويات الطاقة (منها الصوت) على مقياس لوغاريتمي فكل ديسيبل يساوي عشرة(١٠) لوغاريتم، فالصمت يساوي صفر ديسيبل، وتبلغ شدة الهمس ثلاثون ديسيبل، والكلام العادي يبلغ ستون(٦٠) ديسيبل وهكذا، اما الطائرات النفاثة فتبلغ شدة الصوت مائة وعشرون (١٢٠) ديسيبل. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Elizabeth Martin, Concise Medical Dictionary, Oxford University Press, New York, 2010, p.192.
([29]) Theodor M. Johannsen, Automated Cartography as an Aid to Define Protection, Stuttgart, American Congress on Surveying and Mapping, American Society of Photogrammetry, American Congress on Surveying and Mapping, 1980, p.138.
([30]) Bundesgesetzblatt, Jahrgang 1971, Teil I, Gesetz zum Schutz gegen Fluglärm Nr. 28 ,Vom 30. März 1971, s.282.
([31]) Theodor M. Johannsen, op . cit., p.139.
([32]) Bundesgesetzblatt, Jahrgang 1971, Teil I, Gesetz zum Schutz gegen Fluglärm Nr. 28 ,Vom 30. März 1971, s.282; Theodor M. Johannsen, op . cit., p.140.
([33])Bundesgesetzblatt, Jahrgang 1985, Teil 1,Dritte Verordnung zur Änderung der Verordnung über die Zulassung von Arzneimitteln, die mit ionisierenden Strahlen behandelt worden. sind oder die radioaktive Stoffe enthalten Vom 12. Februar 1985, s.368.

([34]) Bundesgesetzblatt 1233 Teil I Z 1997 A 1971, Ausgegeben zu Bonn am 7. August 1971, Gesetz zur Verminderung von Luftverunreinigungen durch Bleiverbindungen in Ottokraftstoffen für Kraftf ahrzeugmotore (Benzinbleigesetz - BzBIG), Nr.77, Vom 5. August 1971, S.s.1234- 1236.
([35]) Dietrich Herzog und andere, Konfliktpotentiale und Konsensstrategien: Beiträge zur politischen Soziologie der Bundesrepublik, Schriften des Zentralinstituts für sozialwissenschaftliche Forschung der Freien, Bd. 54, Universität Berlin, 1989, s.277.
([36]) Meißner, Werner, Das Umweltprogramm 1971: ökonomische Anmerkungen zu einem Jubiläum, Wirtschaftsdienst, ISSN 0043-6275, Verlag Weltarchiv, Vol. 61, Iss. 8, Hamburg, 1981, s. 374.
([37]) Helmut Weidner, Die Umweltpolitik der konservativ-liberalen Regierung im Zeitraum 1983 bis 1988: Versuch einer politikwissenschaftlichen Bewertung, Erscheint in geänderter Fassung in Scheidewege. Jahresschrift für skeptisches Denken, Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung, 18. Jg., 1989/90, s.29.
([38]) Deutscher Bundestag , 6. Wahlperiode, Drucksache VI/2710, Bonn, den 14. Oktober 1971, s.6.
([39]) Hubertus Bardt und Michael Hüther, Angebotsorientierte Umweltpolitik Beiträge zur Ordnungspolitik aus dem Institut der deutschen Wirtschaft Köln Positionsbestimmung und Perspektiven, Deutscher Instituts-Verlag GmbH, Köln, 2006, s.6.
([40]) Reinhard Rauball, Umweltschutz, Walter de Gruyter GmbH & Co KG, Berlin, 1972, s.219.
([41]) Deutscher Bundestag , 6. Wahlperiode, Drucksache VI/2710, Bonn, den 14. Oktober 1971, s.6.
([42]) Bundesgesetzblatt, Jahrgang 1972, Teil I, Ausgegeben zu Bonn am 10. Juni 1972, Nr.49, Gesetz über die Beseitigung von Abfällen.(Abfallbeseitigungsgesetz - AbfG) Vom 7. Juni 1972, S.s.873- 874.
([43]) Sighard Wilhelm, A.A.O., s.34.
([44]) Marion Donhoff, Foe into Friend The Makers of the New Germany from Konrad Adenauer to Helmut Schmidt, Translated by Gabriele Annan, St. Martin's Press, New York, 1982, p.145.
([45]) Geoffrey Cocks, Psychotherapy in the Third Reich : The Göring Institute, New Jersey, 1997, p.369.
([46]) Bundesgesetzblatt, Jahrgang 1970, Teil I, zur Weiterentwicklung des Rechts der gesetzlichen Krankenversicherung (Zweites Krankenversicherungsänderungsgesetz - 2. KVÄG) Vom 21. Dezember 1970, S.s. 1770-1772.
([47]) European Coal and Steel Community , European Economic Community, European Atomic Energy Community, Report on the Development of the Social Situation in the Community in 1971, Brussels – Luxembourg, 1972, p.195.
([48]) Michael Simon, Krankenhauspolitik in der Bundesrepublik Deutschland: Historische Entwicklung und Probleme der politischen Steuerung stationärer

Krankenversorgung, VS Verlag für, Springer Fachmedien Wiesbaden, 2000, s.40; Gesetz zur wirtschaftlichen Sicherung der Krankenhäuser und zur Regelung der Krankenhauspflegesätze vom 29. Juni 1972 (BGBI. 1 S. 1009) in der Fassung der Bekanntmachung vom 10. April 1991 (BGBI. 1 S. 886) zuletzt geändert durch das Gesetz zur Organisation der Telematik im Gesundheitswesen vom 22. Juni 2005, S.s.1-2.

([49]) Peter Flora, op . cit., p.269.

([50]) Bundesgesetzblatt 1433, Teil I, Z 1997 A 1972 , Ausgegeben zu, Nr.86, Bonn am 16. August 1972, s. 1434.

([51]) Deutscher Bundestag, 6. Wahlperiode, Drucksache VI/378, Bonn, den 5. Februar 1970, s.4.

([52]) Bundesgesetzblatt 1637 Teil I Z 1997 A 1970,zweites Wohngeldgesetz Vom 14. Dezember 1970, Bonn am 18. Dezember 1970, s. 1639.

([53]) Giles Radice and Lisanne Radice, Socialists in the Recession: The Search for Solidarity, Palgrave Macmillan, UK, 1986, p.18.

([54]) Olaf Hübler, Die Ausgestaltung des Wohngeldsystems in de Bundesrepublik Deutschland und ihre Implikationen, Public Finance Analysis, New Series, Bd. 34, H. 1,1975, s.90.

([55]) Peter Flora, Growth to limits : the western European welfare states since World War II, Volume 4, Berlin and New York, 1987, p.290.

([56]) Bundesgesetzblatt 1637 Teil I Z 1997 A 1970,zweites Wohngeldgesetz Vom 14. Dezember 1970, Bonn am 18. Dezember 1970, S.s.1648- 1657.

([57]) Wolfram F. Hanrieder, op . cit., p.110.

([58]) Joachim Kirchner, Wohnungsversorgung für unterstützungsbedürftige Haushalte: Deutsche Wohnungspolitik im europäischen Vergleich, Deutscher Universitätsverlag, Frankfurt/Main, 2006, s.105.

([59]) Peter Flora, op . cit., p.290.

([60]) European Coal and Steel Community , European Economic Community, European Atomic Energy Community, Report on the Development of the Social Situation in the Community in 1971, Brussels – Luxembourg, 1972, P.p.163-164.

([61]) European Coal and Steel Community , European Economic Community, European Atomic Energy Community, Report on the Development of the Social Situation in the Community in 1972, Brussels – Luxembourg, 1973, p.131.

([62]) Christine Ante, Pension Policy Reforms in Germany, Master of Public Policy, Hertie School of Governance, working papers, No. 10, March 2008, p.5.

([63]) Bundesgesetzblatt 1965 ,Teil I, Z 1997 A, Gesetz zur weiteren Reform der gesetzlichen Rentenversicherungen und über die Fünfzehnte Anpassung der Renten aus den gesetzlichen Rentenversicherungen sowie über die Anpassung der Geldleistungen aus der gesetzlichen Unfallversicherung (Rentenreformgesetz - RRG) Vom 16. Oktober 1972, Nr.112, Bonn am 18. Oktober 1972, s. 1965.

([64]) Stephen J. Silvia and Michael Stolpe, Health Care and Pension Refors, American Institute for Contemporary German Studies, Johns Hopkins University Press, 2007, p.33.

(65) John B. Williamson and Fred C. Pampel, Old-Age Security in Comparative Perspective, University of Colorado, Oxford University Press, New York, 1993, p.30.
(66) Isabela Mares, Taxation, Wage Bargaining, and Unemployment, Cambridge University Press, New York, 2006, p.149.

قائمة المصادر

اولاً: وثائق الأمم المتحدة:

- United Nations, Report of the United Nations Conference on the Human Environment, (A/CONF.48/14/Rev.1) Stockholm, 5-16 June 1972, New York, 1973.

- **ثانيًا: محاضر مجلس النواب الالماني (البوندستاغ):**

- Deutscher Bundestag , 6. Wahlperiode, Drucksache VI/12, Bonn, den 23. Oktober 1969.
- Deutscher Bundestag , 6. Wahlperiode, Drucksache VI/51, Bonn, den 7. November 1969.
- Deutscher Bundestag, 6. Wahlperiode, Drucksache Vl/3689, Bericht der Bundesreqierunq über die Maßnahmen zur Verbesserung der Situation der Frau., Bonn, den 1. August 1972.
- Deutscher Bundestag , 6. Wahlperiode , 72. Sitzung, Bonn, Mittwoch, den 14. Oktober 1970.
- Deutscher Bundestag , 6. Wahlperiode, Drucksache VI/2710, Bonn, den 14. Oktober 1971.
- Deutscher Bundestag , 6. Wahlperiode, Drucksache VI/3581, Bonn, den 20. Juni 1972.

- **ثالثًا: محاضر المجموعة الاوربية للفحم والصلب:**

- European Coal and Steel Community , European Economic Community, European Atomic Energy Community, Report on the Development of the Social Situation in the Community in 1971, Brussels – Luxembourg, 1972.
- European Coal and Steel Community , European Economic Community, European Atomic Energy Community, Report on the

Development of the Social Situation in the Community in 1972, Brussels – Luxembourg, 1973.

- **رابعًا: الكتب باللغة الالمانية:**

- Dietrich Herzog und andere, Konfliktpotentiale und Konsensstrategien: Beiträge zur politischen Soziologie der Bundesrepublik, Schriften des Zentralinstituts für sozialwissenschaftliche Forschung der Freien, Bd. 54, Universität Berlin, 1989.
- Hubertus Bardt und Michael Hüther, Angebotsorientierte Umweltpolitik Beiträge zur Ordnungspolitik aus dem Institut der deutschen Wirtschaft Köln Positionsbestimmung und Perspektiven, Deutscher Instituts-Verlag GmbH, Köln, 2006.
- Joachim Kirchner, Wohnungsversorgung für unterstützungsbedürftige Haushalte: Deutsche Wohnungspolitik im europäischen Vergleich, Deutscher Universitätsverlag, Frankfurt/Main, 2006.
- Michael Böcher Und Annette Elisabeth Töller, Umweltpolitik in Deutschland: Eine politikfeldanalytische Einführung, VS Verlag für, Annette Elisabeth Töller Fern Universität, Hagen, Deutschland, 2012.
- Olaf Hübler, Die Ausgestaltung des Wohngeldsystems in de Bundesrepublik Deutschland und ihre Implikationen, Public Finance Analysis, New Series, Bd. 34, H. 1,1975.
- Reinhard Rauball, Umweltschutz, Walter de Gruyter GmbH & Co KG, Berlin, 1972.
- Sighard Wilhelm, Umweltpolitik: Bilanz, Probleme, Zukunft, Leske + Budrich Opladen, 1994.
- Wilhelm Imhof und Hermann Riedel, Ergänzungen und Berichtigungen, Anhang, Nachtrag, Gesetzesregister, Sachregister, Walter de Gruyter GmbH & Co KG, 1971.

- **خامسًا: الكتب باللغة الانكليزية:**

- Barbara Marshall, Willy Brandt: A Political Biography, Palgrave Macmillan, U.K,1997.
- Elizabeth Martin, Concise Medical Dictionary, Oxford University Press, New York, 2010.
- Evelyne Huber and John D. Stephens, Development and Crisis of the Welfare State: Parties and Policies in Global Markets, University of Chicago Press, London.
- Geoffrey Cocks, Psychotherapy in the Third Reich : The Göring Institute, New Jersey, 1997.
- Giles Radice and Lisanne Radice, Socialists in the Recession: The Search for Solidarity, Palgrave Macmillan, UK, 1986.
- Giles Radice and Lisanne Radice, Socialists in the Recession: The Search for Solidarity, Palgrave Macmillan, UK, 1986.
- Gisela Kaplan, Contemporary Western European feminism, New York University Press, New York,1992.
- Hans Werner Sinn, Can Germany Be Saved? The Malaise of the World's First Welfare State, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2007.
- Heinrich August Winkler, Germany: The Long Road West, Volume 2: 1933–1990, Translated by Alexander J. Sager, Volume 2: Oxford University Press,2000.
- Isabela Mares, Taxation, Wage Bargaining, and Unemployment, Cambridge University Press, New York, 2006.
- John B. Williamson and Fred C. Pampel, Old-Age Security in Comparative Perspective, University of Colorado, Oxford University Press, New York, 1993.
- Marion Donhoff, Foe into Friend The Makers of the New Germany from Konrad Adenauer to Helmut Schmidt, Translated by Gabriele Annan, St. Martin’s Press, New York, 1982.

- Peter Flora, Growth to limits : the western European welfare states since World War II, Volume 4, Berlin and New York, 1987.
- Peter Lane, Europe since 1945 : an introduction, Totowa, NJ : Barnes & Noble, USA , 1985.
- Robert Walker and others, Responses to poverty : lessons from Europe, Great Britain, London, 1984.
- Sandra Chaney, Nature of the Miracle Years Conservation in West Germany, 1945—1975, Berghahn Books, New York, 2008.
- Stephen J. Silvia and Michael Stolpe, Health Care and Pension Refors, American Institute for Contemporary German Studies, Johns Hopkins University Press, 2007.
- Terence Prittie, The Velvet chancellors : a history of post-war Germany, Holmes & Meier, New York, 1979.
- Theodor M. Johannsen, Automated Cartography as an Aid to Define Protection, Stuttgart, American Congress on Surveying and Mapping, American Society of Photogrammetry, American Congress on Surveying and Mapping, 1980.

- **سادسًا: الابحاث الاكاديمية باللغة الالمانية:**

- Meißner, Werner, Das Umweltprogramm 1971: ökonomische Anmerkungen zu einem Jubiläum, Wirtschaftsdienst, ISSN 0043-6275, Verlag Weltarchiv, Vol. 61, Iss. 8, Hamburg, 1981.

- **سابعًا: اوراق بحثية باللغة الالمانية:**

- Die Reform des Abtreibungsparagrafen hat schon immer die deutscheGesellschaft polarisiert, Hintergrundpapier Anne Will, Talk am 03.02.2019.

- **ثامنًا: الصحف باللغة الالمانية:**

- taz.de/AbtriebEuropa, Abtreibungen in Deutschland, Andauernde „Übelstände“,23. 5. 2018.

- **تاسعًا: المجلات باللغة الالمانية:**

- Helmut Weidner, Die Umweltpolitik der konservativ-liberalen Regierung im Zeitraum 1983 bis 1988: Versuch einer politikwissenschaftlichen Bewertung, Erscheint in geänderter Fassung in Scheidewege. Jahresschrift für skeptisches Denken, Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung, 18. Jg., 1989/90.

- **عاشرًا: الجريدة الرسمية لجمهورية المانيا الاتحادية باللغة الالمانية:**

- Bundesgesetzblatt 1409, Teil I, Z 1997 A, 1971, , Nr.87, Bonn am 31. August 1971.
- Bundesgesetzblatt, Jahrgang 1971, Teil I, Gesetz zum Schutz gegen Fluglärm Nr. 28 ,Vom 30. März 1971.
- Bundesgesetzblatt, Jahrgang 1985, Teil 1,Dritte Verordnung zur Änderung der Verordnung über die Zulassung von Arzneimitteln, die mit ionisierenden Strahlen behandelt worden. sind oder die radioaktive Stoffe enthalten Vom 12. Februar 1985.
- Bundesgesetzblatt 1233 Teil I Z 1997 A 1971, Ausgegeben zu Bonn am 7. August 1971.
- Bundesgesetzblatt, Jahrgang 1972, Teil I, Ausgegeben zu Bonn am 10. Juni 1972.
- Bundesgesetzblatt 1433, Teil I, Z 1997 A 1972 , Ausgegeben zu, Nr.86, Bonn am 16. August 1972.

- **احد عشر : الموسوعات:**

- Britannica Concise Encyclopedia, London,2006.